

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۷۴۵۴

۱۷۴۵۴
۲۰۸۶۱۹



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب شرح یک مقصود در بیان (نقش‌ها)

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۷۴۵۴

شماره ثبت کتاب ۲۰۸۶۱۹

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۷۴۵۴

۱۷۴۵۴
۲۰۸۶۱۹



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب شرح یک مقصود در بیان (نقش‌ها)

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۷۴۵۴

شماره ثبت کتاب ۲۰۸۶۱۹

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۷۴۵۴

ان يزوجها بهن ابان السدس كحلته البندين بقوله تعالى فان كن نساء من قبلكم فلهن مثل ما ترك
قلا ان تصدقوا لاجماع على سقوطها مع الاثنيتين في ذلك على استكمالها الثلثين ولو لم يرهن غير النصف
لوان يكون للامير ابان تمام الفرض المشاع فرض البنين فصاعدا من بين ابان الثلثان لما تقدم
من ذلك وان ولد الابن يطلق عليه اسم الولد وان حكم ولد الابن حكم ولد القصب المشاع
فرض الاثنيتين فاكثر الابوين لقوله تعالى فان كانا اثنتين فلهما الثلثان مما تركوه هذا دليل على اتفاق
البنين الثلثين والابن مع فرض الاثنيتين فاكثر لابنهن يزوجن ما يرهن من الاخوات لابوين
عند عدمهن بالاجماع ذكره يربث الثلث الثلث فرض الام حيث لا ولد ولا من الاخوة بمجرده
وابن الابن هو ابنته
فرضها السدس كما بينت
كاثنتين او اثنتين او ثلاث
حكم الذكر وفيه كالات
وان يكن بين زوجين وام
فالثلاث الباقى لها مرتبة
ويكفيها زوجة فصاعدا
فلا تكون عن العلوم فاعدا
والثلاث اثنتين او اثنتين
من ولد الام من غير بنين
ويكفيها ان كثر واذا وادوا
فانهم فيها سواء زادوا
ويستوي الثلاث والذكور
فيه كما قد وافق السطور

اعلان الثلث فرض اثنتين او فرض الام اذ لم يكن للبيت ولد وارث ولا ولد لغيره وارث وان سقطوا
من الاخوة والاخوات سواء كانوا لابوين او لابن وام والذليل على ذلك قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورث
ابوه فله الثلث وولد الابن وان سقطوا فمقام الابن لما تقدم ولها ايضا فرض فان لم يكن لها من بنين
مستوفين احد يزوج وام وابنها مستوفين للزوج والنصف ثلاثة وللبنين سهمان وهو الثلثان
والام لهم واحد وهو ثلث ما بقى من هذا ان يقول رحم الله من كان زوج وام وابنته فثلث
الباقى لها مرتبة والثانية زوج وام وابنها المستوفين الباقى للزوج والزوج سهم ولا يسهمان
وللام سهم وان هذا ان يقول رحم الله من كان زوجة فصاعدا هذا من هذا بل في رحم الله ويدر

الامير

قال الجمهور والامير من الصحابة والبنين من غيرهم ومن الدلالة على ذلك ان الاجماع يعتقد عماد الاب
اذ الفرض كان للاب والثلثان وللأم الثلث فانما جميعها ذوفرض قسم الباقى بعد الفرض بينهما فلان لها
الثلث ولم الثلثان ولو ان لوا عطيتنا الام ثلث جميع المالا ذوفرض الثلث الاثنيتين على الذكر وتفضيل
الاثنيتين الذكر من غير قلابن عباس رضي الله عنهما فلان المالا كما ملاحه المستوفين ومكفيا
الابن وبناته جماعة قاله ابن عباس رضي الله عنهما في الاستدراك والمعروف على زيد وعبد الله وبنات الصحابة
وعامة العلماء ومنهم من يوجب ان لها ثلث ما بقى واجتمع لابن عباس بان الابعصية فكان النقص
عليه لان الفرضية اذا جحدت الابوين واذا فرض كان للام ثلث الباقى بعد الفرض كما في بنت وابوين
وتماذلة اخر من كورة في كتب المطولات قال بعض اصحابنا ولا في ذلك الثلث كما ذكره
عثمان رضي الله عنهم جميعا المشهور عن سابقه لاجماع فان ابن عباس رضي الله عنهما اظهر الخلاف
بعد صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاتفاق ومفراته ما حوزة من ملة اصولية ان الاجماع على
يشترط فيه ان فرضها العرصة يقال لا يقع الحكم بالاجماع اذا نشأ في العصر من لقا قبل الفرض
العصر انتهى اشواته الا وانما قالوا صحاب للام في المستوفين المذكورين ثلث ما بقى ولم
يعولوا سدس المالا الا ولما روي في الثانية مما حفظه عم الادب في موافقة لفظ القرآن العزيز
فولم يرد سهمه فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فله الثلث الثانية ما سبق من اصل المسئلة الاولى
منه ستة وهو الصواب كما قال الامام وحكى بعض الفرضيين ونقل المتكلمين انها من اثنتين وجعلت
بالفرض ستة وهو ضعيف الثلث بان الثلثان في سمان العريضة ففرضها على فرض ستة
فيها الثلث فرض اثنتين فاكثرت ولد الام لقوله تعالى وان كان له اول فورا كلاله وامرته ولو لم
اواخت فكل واحد منهن الثلث فان كانوا اكثر من ذلك فمهم من الثلث وانفق للغير
عنان المراد بانها من الاخ والاخت من الام وكان سعد بن ابي وقاص يزوج ولها اخ واخت
من ام وهذه الفروقة ايضا فرا بن سعد وافي قاله في حسين وهذا ما سبق نقله في
حكم قال الاما وروى والرافع رحم الله في كتابه السرة القرآنية انه ذكر ان واحد من زوجين

سرد الام والامير فرضه السدس اذا كان للبيت ولد وارثا وولدين وارثا وان سقطوا لغيره
والابوين لكل واحد منهما السدس مما تركا ان كان له ولد واما الام فقروضها السدس اذا كان للبيت وارث
او ولد بن وارثا وان سقطوا لغيره وللابن كحلته القصب لما تقدم وكذا اذا كان للبيت اثنتان
من الاخوة والاخوات لقوله تعالى فان كان له اخوة فله الثلث من غير ما تركه من الاخوة والام من الثلث
السدس الا ابتلا منه الاخوة والاخوات لظنهم بالامير يثلاث ذكروا ان الاجماع
الصحابة رضي الله عنهم على ما ذكرنا وروى ابن عباس قال لعثمان رضي الله عنهما لما روي الامير من الثلث السدس
اشا قالوا نعم فان كان له اخوة والاخوات فسان قومك لسا باخوة ففرضها لغيره لا يتبع
ان ارد قضاء قضيه فيسبى ومضى في الامير وا على العلماء في اقول الجمع قولنا احدهما اقل الجمع ان
ان كان وهو قولنا بكر الباقلان وحكى عن الفقهاء ان قالوا لم يجمع الثلثية وهو الاصل في اللغة قال ابن
سراقة وقد ورد القيلان الكريم بذلك فقلا فيهما وادوا وسلبان ان يجان في الفرض ان اختلفت
فيهم نعم القوم وكذا حكمه شادي به في حكم داود سليمان في غيرهما بضمير الجمع وقال في
بعض من خصما اختصما فيهم يريد اختصاصا وقاله ابا نكبة الختم اذ استوفوا لغيره اذ دخلوا
على داود ففرضه منهم قالوا لا تخف خصمان في حال كذا مايات كلها بوا والجمع والمرد بان ان يديلا
قوله خصمان فكذلك قوله قوله فان كان له اخوة المراد بالجمع اقل اثنان وقيل في فرضه عابثة
وحقيقة ان ثوب الامة فقد صفت قلوبها وان نظار عليه وقاله في وان طاب ثيابا من المؤمنين
اقتتلوا فاصحوا بينهما والمراد اثنان فصاعدا انتهى والقابل بهذا القول يقول ان ظاهرا لا يبدل
على الجمع بالاخوين القائلين في ثلثة وبن قالوا لا يكونون وعلم هذا فظاهرا لا يوجب الجمع
لانا نرى ان ام تبارك في نزل الاثنتين من ثلثة الثلثة وايضا نصب الاثنتين و
الثلثة من الابوين عند عدم البنات هو الثلثان وايضا نصب الاثنتين والثلثة من الام فانما
كان الاثنتان قائمتان مقام الثلثة والا لا يوجب حكم لم يزلت ووجب ان يجمع الاثنتان كما في
الثلثة اذا ثبت ذلك في الاثنتين ثلثة الاخوين ضرورة ان لا يقابل الفرق وايضا فهو يوجب

العمل ونظر الشيخ ابو حامد عن بعض الشافعيين في فرضها وخالفه النووي في شرح مسلم فقال لا بد من العرصة الشاة
لا يكون لها حكم الجوز وانفق المعسر من ايضا عيان الاخوة والاخوات في افسوة النساء الاخوة
والاخوات من الاب والام ومن الاجد واختلقت في كلاله فقار ابو بكر الصديق رضي الله عنه
وعلى وجهه والعلماء رضي عنهم كلاله اسم للورثة اذ لم يكن فيهم ولد ولا ولد لابن ولا ولد
وقال غيره رضي الله عنه كلاله عبارة عما سوا الولد لا شير واستدل بقوله تعالى يستوفون بقوله
يفتحكم في كلاله ان امرؤ هلك ليس له اول ولا ولد وقيل انه زوج من ذلك وقاله عند ما ظن
كسبان كلاله من لا ولد فانما استجى ان اخا لها ابو بكر كلاله من عمه والوالد والولد بنسب
يستوي الفكر والاختلاف الثلث ذكر من يربث السدس قوله رحم الله
والسدس فرض سبعة من العدد ابوام بنت ابن وجد والاخت بنت الابن المجددة
وولد الام تمام العدة والابن يخصص مع الولد ويكفي الام بنته بالتمام
ويولها ايضا مع الاثنتين من اخوة الميت فليس يلزم في كل واحد واحد
من ولد الام تمام الفائدة والجدد لا يتكفل في غيره في حوزة يصبى وعود
الاذا كان في شاك اخوة لكونهم في القرب من السدة والابوين معهم الزوج يربث
والام المقتضية الزوج يربث
في زوج الميت وام وابنه وسملهم وحكم سياتي
وبنت الابن تاخذ السدس كانت مع البنت مثل لا يتجدي
بالابوين تاخي اذ يولي وان تكفلت بنسب الجدات
فالسدس يربث بالسوية في العمة العادلة المرصية
فما لها حظ في الوارثه وهي تقيظ بذات القراب
وقد ثبتا في فرض الفروض بغير شكل ولا نحو ذلك
اعلم ان السدس فرض سبعة الاب والام وبنت الابن والجد للاب والاخت والجد والواحدة

الجد

الميت والميت له الميت بجهت الابوة فانه يقول ان ابن الميت وجهت البتة مقدم على جهت
الابوة واخر لجهت البتة ثم الابوة ثم الاخوة لكن الجيد وان عليا والرافع ما بينا ونحوه
يقدم الاخ وابنه عليهما ثم العمومة ثم جهت الولاء فالجيد من جهته المقدم يقدم على القريب
من جهته المرفوعة وان اختلفت جهتها فلا يتخلوا اما يتخذ الدرجة او يختلف فان اختلفت
فالغريزة لا تظن القوة مثلا اخ لا يورث اخ لا يورث اخ لا يورث اخ لان الجهد هنا يتخلف
وهي الاخوة والدرجة تختلف فتقدم بالقرب والاخ اقرب من الميت وان اختلفت الدرجة
فلا يتخلوا ان يبايع الادلاء او يتخلفا فان اختلفا قد سناه بقوة الادلاء مثلا اخ
لا يورث اخ لا يورث اخ لا يورث اخ لان الادلاء بنسبتهم وذلك بواحد وان شا وبأ
في الادلاء كاخوين من الابوين من كرتنا بينهما فهذا يخبرنا فعمد ينبغي للمطالبا ان يخلص
بالملكة ليدركه من ماضي الغن وملكه والعصبة بغيره اربعة الا ولبنات الصلابة عصبة
باخوة من بنى الصلابة النشأ بنات الابن عصبة من موهن ودرجاته واستفاد من بنى الابن
الثالث الاخوات من الابوين عصبة باخوة من الابوين الرابع الاخوات من الابوة عصبة
باخوة من الاب والعمومة عنده اثنتان الاخت من الابوين والاخت من الابوة عصبة
مع بنات الصلابة وبنات الابن فعلى من اختلفت للاخت من الابوين مع الميت للاخت من الاب
مسألة من هذا النوع الا في بعض احوال الارض بنت واخت للابوين الميت النصف والميت
ما يقرب بالتعصيب بنت واخت للاب كذلك بنت من واخت للابوين بنت الابن النصف بالفرض
واللاخت ما يقرب بالتعصيب بنت من واخت للاب كذلك بنت واخت للابوين واخت للاب
لميت النصف وللخوة بنت الابوين ما يقرب وللأخت من الاب لابنها ساقطين
بنت وبنت من واخت للابوين اولاد لميت النصف ولبنات الابن المدس
كذلك الثلثين وللأخت ما يقرب هذا يكون اصل المسئلة من ستة للميت ثلاثة ولبنات
الابن سهم وللأخت سهمان باب الحجب والاستقاط قول رهم الله والجهد

والجهد يخرج عن الميراث
بالمسئلة احوال الثلاث
وتسقط الجدة من كل جهته
وبالاب والادوي كما روينا
كسنان في البيع والوجدان
ويقتضيان الام بالاستقاط
وتكون بحفظ العلم جديا فتن
اذا اعضاء من الذكر
ومثلهن الاخوات التي
يدلين بالقرب من الجهات
اسقطن اولاد الاب والبنات
وان يكن من حاضرا
وان يتخذ زوجا واما وارثا
واخوة لام حازوا الثلثا
استغرق المال بغير من الضيب
فاجعلهم كلهم لام
واقسم على الاخوة ثلث التركة
فهذه المسئلة المشتركة
من مند او فوق في النسب
اعلم ان الجهد والجدات من قبل الام يحجبهم الاب بالجماع والقاعدة
المشورة وهي كل من اولاد ابورث لا يرث مع وجوده شي الا ولد الام ومن الابن يتخلف الابوين
او ابن بن اترث من بالجماع والام يتخلف الجهدات مطلقا سواء كان من قبلها او من قبل الام
من قبلها فلذا عدة المذكورة واما من قبل الاب فلا يجماع لان الجهدات يرثون بالولادة وولادة
الام محققة وبنات الابوين الجهدات الذرية قبل نفسها لانه المسئلة خلافه والذرية على الجهد
اشيخوخة من البنين يدلين به وروى عن جماعة من الصحابة والاشيا يعين رضاعهم جديين
ان يتخلفون به وقد اجمعت من قبل والاف للابوين لا يتخلف الا ثلاثة الاب والابن وابن الابن
وان سفلوا والاخت لا يورثون كذلك اقول ان من لم يفتقره فكل امر يقربكم والكلام الا في نوز
الاخوة والاخوات في الكلاله والكلالة من نسبه ولد ولا ولد له كولد الصلابة فدفع على الاخوة
والاخوات يحجبون ما ذكرنا والجماع منعقد على ذكر ايضا والاخ من الاب يحجب اربعة الاب والابن

وهكذا ابن الابن با فلا
بالام فافهم وقس ما يشهد
ابن البنين كيف كانوا
بالجد فافهم على احتياط
بنات الابن يقطن سقى
من ولد الابن على ما ذكرنا
اذا اخذن فرضهن وافيا
عصبتن باطننا وظاهرا
واخوة ايضا لام واب
واصب اياهم جزا في النيم
وليس بين الاخ بالمعصب
اعلم ان الجهد والجدات من قبل الام يحجبهم الاب بالجماع والقاعدة
المشورة وهي كل من اولاد ابورث لا يرث مع وجوده شي الا ولد الام ومن الابن يتخلف الابوين
او ابن بن اترث من بالجماع والام يتخلف الجهدات مطلقا سواء كان من قبلها او من قبل الام
من قبلها فلذا عدة المذكورة واما من قبل الاب فلا يجماع لان الجهدات يرثون بالولادة وولادة
الام محققة وبنات الابوين الجهدات الذرية قبل نفسها لانه المسئلة خلافه والذرية على الجهد
اشيخوخة من البنين يدلين به وروى عن جماعة من الصحابة والاشيا يعين رضاعهم جديين
ان يتخلفون به وقد اجمعت من قبل والاف للابوين لا يتخلف الا ثلاثة الاب والابن وابن الابن
وان سفلوا والاخت لا يورثون كذلك اقول ان من لم يفتقره فكل امر يقربكم والكلام الا في نوز
الاخوة والاخوات في الكلاله والكلالة من نسبه ولد ولا ولد له كولد الصلابة فدفع على الاخوة
والاخوات يحجبون ما ذكرنا والجماع منعقد على ذكر ايضا والاخ من الاب يحجب اربعة الاب والابن

وابن الابن وان سفلوا والاخ من الابوين اما فيما عدل الاخ فللاية الكريمة المذكورة واما الاخ فللقاعدة
المذكورة قبل هذا الباب وهي ان الجهد اذا كان متخذا والادلاء غير متساويا قد سناه بالمقربة
والاخ للابوين او قولي ادرى من الاخ من الاب والاخت من الاب كذلك والادلاء محجبون بكل ما
يجب الاخوة يحجبون ايضا بالجد والبنات وبنات الابن والامهات ان يقول رهم الله
ويقتضون الام باللقاط بالجد فافهم على احتياط وبالبنات وبنات الابن وحاصل اولاد
الام يحجبهم الاب والجهد والولد ولد الابن سواء كان ذكرا او انثى او غنثا والدليل على هذا قوله تعالى
وان كان رجل يورث كلاله فتقدم ان الكلاله من ليس له ولد ولا ولد له وولد الابوين ويقوم مقام
الابن والجهد يقوم مقام الاب في ذكرنا رة تخرج المصنف هنا عن الام فقال ويقضيه الام
بالاستقاط ولو تزوج مع بنت الام وهي كاخواته في خمسة احوال وابن الاخ للابوين يحجب بنته ابر وجد
وابن ابنة واخ للابوين واخ لابوين الاخ لا يورث من الابوين ومن الاخ للابنين ومن الاخ للابنين يحجب
مولاي ومن الاخ للاب والعم لاب يحجب مولاد والعم للابوين ومن العم للابوين يحجب مولاي والعم للاب
ومن العم للاب يحجب مولاي ومن العم للابوين وسبق تعليل هذا كلفة الفائدة المذكورة قبل هذا الباب
والعقود سواء كان رجلا او امرأة يحجب عصبة النسب بالجماع وان النسب اقرب من الولاء
لان يتعلق به احكام لا تتعلق بالولاء كالمحرمة وجوب النفقة وقسوه القصاص ورد الزهاد
ويحجبها وكل عصبة يحجب باصحاب فرضه مستقره لا شران باخذها فضلا عنهم مثله زوج وام
وولد ام وعم فللزوج ونصف وللأم مدس ولا شاع للعم لانهم استغرقوا التركة
وهذا كله لانه كثر المصنف فتنبه له وبنات الابن يحجبون بناتهن فضا عدل من الصلابة لان يكون مقرب
ذكر من بنى الابن في درجاته من واخوة فيعصبهم والامهات ان يقول رهم الله بنات الابن
يقطن من حاز البنات الثلثين بافة اذا عصبتهم الذكر من ولد الابن على ما ذكرنا والابوين
للأب مع اخواته لا يورثون كبنات الابن مع بنات الصلابة فلا تخان فضا عدل من الابوين يحجبون
الاخت من الاب لان الاخوات من الاب لا ياخذن مع الاخوات من الابوين الى التمسك بجملة الثلثين

والبنين من الثلثين ثم ان كان يكون مع الاخوات في فيعصبهم والامهات ان يقول رهم الله
الاخت من الاخوة يدلين بالقرب من الجهات اذا اخذن فرضهن وافيا اسقطن اولاد الاب والبنات
وان يكن اخ لهم حاضرا عصبتن باطننا وظاهرا اشارة الى نوزعان حجبهما وحجب نقصان
فكل الزوج من النصف الا للزوجة من الزرع الى الثلث والام من الثلث المدس وبنت الابن
من النصف المدس والاخت من الاب من النصف المدس واعلم ان بين الاخوة لا يورث اولاد
كل منهم كاهم احتما وان انفردوا لكن يتخلفون في اربعة احوال الاول ان بنه الاخوة لا يرثون الام
من الثلث المدس والاخوة يرثون الثلث فان بنه الاخوة يقطنون بالجد والاخوة لا يقطن
به ويرثون معه الثلث ان بنه الاخوة لا يعصبون اخواتهم والاخوة يعصبون اخواتهم وال
هذا ان يقول رهم الله في النسب من ليس بين الاخوة من قبلها او من قبل الام
بنه الاخوة يقطنون في المسئلة المشتركة والاخوة يرثون فيها اذ لم يكونوا من الاب فقط قاعدة
كلنا ادلة الميت بنفسه الحجب والمطلوب بانفسهم الميت ستة الاب والام وابن والميت والزوجة
والزوجة وام اعلم ذكر مسئلة المشتركة
وان يتخذ زوجا واما وارثا واخوة للام حازوا الثلثا
واستغرق المال بغير من الضيب فاجعلهم كلهم لام
واقسم على الاخوة ثلث التركة فهذه المسئلة المشتركة
اعلم ان هذه المسئلة وقع فيها اختلاف بين اهل العلم رضاعهم وصورتها امرأة مائة ومائة
زوجا واما اوجدة وولدي ام واخوة لا يورثون اصلا المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم
المدس سهم ولولد الام الثلث سهمان ثم ان الاخوة لا يورثون ركنه وللد الام في الثلث الثلث سهمان
في القرابة التي ونحوها الفرض كما اذا تزوجت اخلا لا يورثون واخوة لام وبعضهم يرون عم فاذن ركنه بقرابة
الام وان سقطت عصوبته هذا هو المشهور عن زيد وان فروعهم رضاعهم وهم قداما وكثير من السلف
وبعضهم يرون امرنا قالا ابو حنيفة وجمدة حنيفة رضي الله عنها تسقط اولاد الابوين وبه قال

وهكذا ابن الابن با فلا
بالام فافهم وقس ما يشهد
ابن البنين كيف كانوا
بالجد فافهم على احتياط
بنات الابن يقطن سقى
من ولد الابن على ما ذكرنا
اذا اخذن فرضهن وافيا
عصبتن باطننا وظاهرا
واخوة ايضا لام واب
واصب اياهم جزا في النيم
وليس بين الاخ بالمعصب
اعلم ان الجهد والجدات من قبل الام يحجبهم الاب بالجماع والقاعدة
المشورة وهي كل من اولاد ابورث لا يرث مع وجوده شي الا ولد الام ومن الابن يتخلف الابوين
او ابن بن اترث من بالجماع والام يتخلف الجهدات مطلقا سواء كان من قبلها او من قبل الام
من قبلها فلذا عدة المذكورة واما من قبل الاب فلا يجماع لان الجهدات يرثون بالولادة وولادة
الام محققة وبنات الابوين الجهدات الذرية قبل نفسها لانه المسئلة خلافه والذرية على الجهد
اشيخوخة من البنين يدلين به وروى عن جماعة من الصحابة والاشيا يعين رضاعهم جديين
ان يتخلفون به وقد اجمعت من قبل والاف للابوين لا يتخلف الا ثلاثة الاب والابن وابن الابن
وان سفلوا والاخت لا يورثون كذلك اقول ان من لم يفتقره فكل امر يقربكم والكلام الا في نوز
الاخوة والاخوات في الكلاله والكلالة من نسبه ولد ولا ولد له كولد الصلابة فدفع على الاخوة
والاخوات يحجبون ما ذكرنا والجماع منعقد على ذكر ايضا والاخ من الاب يحجب اربعة الاب والابن

بين السهمين وعدد دراهم مائة فاه ضرب عدد دراهم اصل المسئلة يخرج خمسة عشر الجهد
سهمه خمسة عشر ولكل اخذ سهمه اثنين باثنين ومنها جسد است اخذ اصل المسئلة من ثلاثة الجهد
سهمه والباقي وقدره سهمان للاخوان لا يغير عليهم ولكن بين السهمين وعد الرزوس مائة
بالنصف فافرضه وقدره الرزوس اصل المسئلة يخرج تسعة الجهد ثلاثة ولكل اخذ سهمه وقدره
على مائة والرزوس سهمه الثلثة ثلاثة مائة فقط الاول جسد واخوان المسئلة من ثلاثة
الثانية جسد واخوان اصل المسئلة من ستة للجهد سهمان وللأخر سهمان ولكل اخذ سهمه الثلثة
جسد واربع اخوات المسئلة من ستة للجهد سهمان ولكل اخذ سهمه والنظا بطر ذكره لا يخلو اما ان
ان يكون من مثليه مع الجهد مثله او اقل من مثليه فالثلثة خير له وقد تقدم امثلة ذكره وان كان
معد مثله فالنصف سهمه الثلثة شيان وقد تقدم امثلة ذكره في المسئلة الثالثة للحالة الثالثة
الثانية ان يكون معهم ذوا فرض واحد بالفرض الواحد مع الجهد والاخوة سهمه البنت وشبه
الابن والام والجدية والزوج فلا يخلو اما ان يكون الباقى قد ريس او اقل واكثر
فهله اربع تقديرات احدها ان لا يبيع شريكه شي من مائة اخذ نصفه له السكس وبقية في العول
والثانية ان يكون الباقى قد ريس كس كس ومن لم يبيع شريكه شي من مائة اخذ نصفه من ستة للبنتين
اربعه والجهد والام والباقي الثلثة ان يكون الباقى دون السكس كس ومن لم يبيع شريكه شي من
وقال المسئلة ومع هذا التقدير ثلث الاخوة والاخوات والباقي ان يكون الباقى اكثر من السكس
كس وذو زوج وعلى هذا التقدير الجهد من الامور الثلاثة من المقاسم مع الاخوة والاخوات وثلث
الباقى او السكس مع المالا وسجرا اعتبارا والمقاسم من مائة اخذ نصفه لهم ووجده اعتبارا
ثلث الباقى لو لم يكن معهم ذوا فرض لا يخلو ان كان خرج قد رالفرض مستحقا فيها اخذ الباقى
وجسد اعتبارا كس مع المالا ان لا يبيعون الجهد عن فالاخوة او في غير ذلك اذ اريد
خطا بطر من شريك الامور الثلاثة فانظروا الفرض الواقع مع الجهد والاخوة والاخوات فان كان
نصفها فالسكس وثلث الباقى سواء وان كان اقل من النصف فثلث الباقى خير من السكس او استوى

اخذت شيئا من مائة بين الجهد والاخوة للذكر مثله حفظ الاثني الجهد اربعة عشر ولكل اخذ سهمه
مسئلة بنت وبنين جسد واخ اصل المسئلة من ستة للبنت النصف ثلاثة والبنت الابن السكس مع الثلثة
الثلثين بين سهمان للجهد والاخوة كس مع المالا من ثلث الباقى لان الفرض اكثر من النصف فان تقسمت
الباقى والسكس والمقاسم سواء فافرض الجهد الباقى منها مسئلة بنت وبنين جسد واخوان اصل
المسئلة من ستة للبنت النصف ثلاثة والبنت الابن السكس مع الثلثة الثلثان بين سهمان للجهد والاخوة وكس
جميع المالا من المقاسم وثلث الباقى لان الفرض اكثر من النصف فان تقسمت الباقى والاخوة
لا يبيع عليهما فافرض الباقى اصل المسئلة من ستة يخرج اثنا عشر للبنت النصف ستة والبنت الابن السكس
ولكل اخ سهم مسئلة بنت وبنين جسد واخ اصل المسئلة من ستة للبنت النصف ثلاثة والبنت الابن السكس
سهم بثلثة الثلثين بين سهمان للجهد والاخوة كس مع المالا لان الفرض اكثر من النصف فان تقسمت
ثلث الباقى والمقاسم خير للجهد من السكس فاحصل الباقى بين الجهد والاخوة للذكر مثله حفظ الاثني
والسهمان لافرض على ثلاثة فافرض ثلاثة وهو عدد الرزوس في اصل المسئلة ويخرج ثمانية عشر للبنت
نصفها تسعة والبنت الابن سدس ثلاثة بين سهمان للاخت سهمان والذكر ثلث والمصرع جسد
بقوله وهو مع الائمة عند التقسيم مثلا في سهمه والحكم بخير لان الجهد مع الاخوات كالاخ حتى يقسم المالا
بينهم للذكر مثله حفظ الاثني وكذلك الحكم كس مع المالا في فرض يخلص معه ابدأ الا في مسئلة واحدة وهو الاكثري
قول ريس قوله واجب على الاب بذي اعداد وارضى بنى الام مع الجهد وكما حكم على الاخوة بعد العدة
حكمتهم عند فقد الجهد اعلم ان جميع ما تقدم فيها اذا كان مع الجهد احد المصنفين اما الاخوة والاخوات
من الابوين او من الاب وبقيهما اذا اجتمع مع المالا عند الصنفان معا فتقول اذا اجتمع مع الجهد الصنفان
معا فالجهد خير للاسرين اذا لم يكن معهم ذوا فرض كما تقدم فيها اذا كان مع احد الصنفين وبعد ولاد
الابوين مع الجهد ولاد الابوين في المالا وهذا معنى قول ريس قوله واجب على الاب بذي اعداد فان
اخذ الجهد حصته نظرا كان في اولاد الابوين ذكر فالباقي لهم وقسط اولاد الاب وان لم يكن في اولاد
الابوين ذكر بل بنات فافرضوا واحدة تاخذ النصف والاثني فصاعدا ياخذون الثلثان وهذا

مع فافرض ثلث الباقى والمقاسم وان كان اقل من النصف فالباقي السابق فيها اذا لم يكن معهم صاحب
فرض وهو لا يخلو اما ان يكون مع الجهد مثله او اقل من مثليه واكثر فان كان مع مثله فثلث
الباقى والمقاسم سواء وان كان مع اقل من مثليه فالنصف الباقى منها مسئلة بنت وبنين جسد واخوان اصل
المسئلة من ستة للجهد سهمان وللأخر سهمان ولكل اخذ سهمه الثلثة
جسد واربع اخوات المسئلة من ستة للجهد سهمان ولكل اخذ سهمه والنظا بطر ذكره لا يخلو اما ان
ان يكون من مثليه مع الجهد مثله او اقل من مثليه فالثلثة خير له وقد تقدم امثلة ذكره وان كان
معد مثله فالنصف سهمه الثلثة شيان وقد تقدم امثلة ذكره في المسئلة الثالثة للحالة الثالثة
الثانية ان يكون معهم ذوا فرض واحد بالفرض الواحد مع الجهد والاخوة سهمه البنت وشبه
الابن والام والجدية والزوج فلا يخلو اما ان يكون الباقى قد ريس او اقل واكثر
فهله اربع تقديرات احدها ان لا يبيع شريكه شي من مائة اخذ نصفه له السكس وبقية في العول
والثانية ان يكون الباقى قد ريس كس كس ومن لم يبيع شريكه شي من مائة اخذ نصفه من ستة للبنتين
اربعه والجهد والام والباقي الثلثة ان يكون الباقى دون السكس كس ومن لم يبيع شريكه شي من
وقال المسئلة ومع هذا التقدير ثلث الاخوة والاخوات والباقي ان يكون الباقى اكثر من السكس
كس وذو زوج وعلى هذا التقدير الجهد من الامور الثلاثة من المقاسم مع الاخوة والاخوات وثلث
الباقى او السكس مع المالا وسجرا اعتبارا والمقاسم من مائة اخذ نصفه لهم ووجده اعتبارا
ثلث الباقى لو لم يكن معهم ذوا فرض لا يخلو ان كان خرج قد رالفرض مستحقا فيها اخذ الباقى
وجسد اعتبارا كس مع المالا ان لا يبيعون الجهد عن فالاخوة او في غير ذلك اذ اريد
خطا بطر من شريك الامور الثلاثة فانظروا الفرض الواقع مع الجهد والاخوة والاخوات فان كان
نصفها فالسكس وثلث الباقى سواء وان كان اقل من النصف فثلث الباقى خير من السكس او استوى

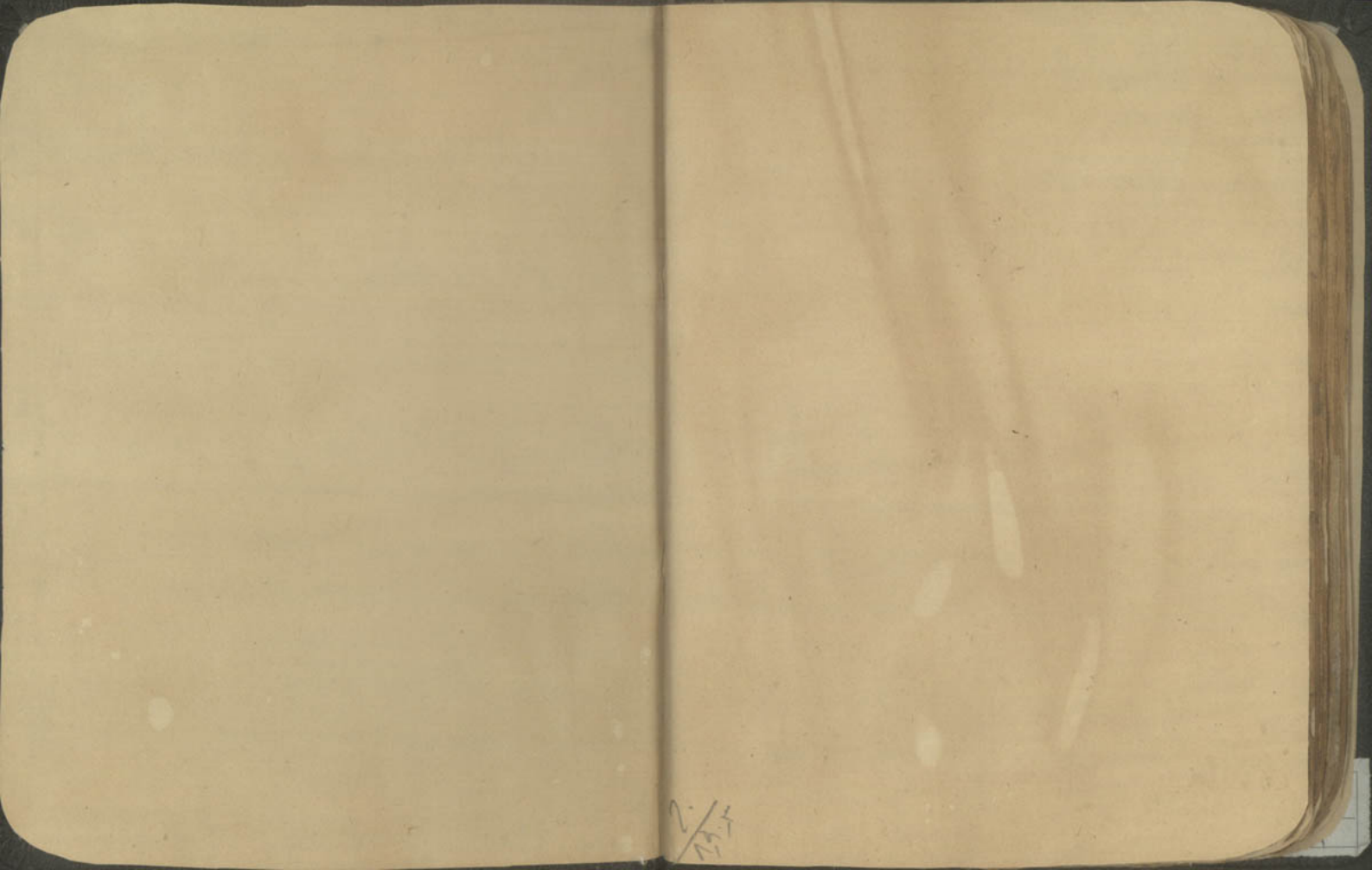
عنه قول ريس قوله واجب على الاخوة بعد العدة حكمتهم عند فقد الجهد واعلم انه لا يفرضون الثلثين شيئا
وقد لا يفرضون النصف ايضا وقد يفرضون شيئا من الباقى لا ولا ولا وهذا مذهب زيد رضي الله
عنه وقال مالك والشافعي رضي الله عنهما واجتهد لمذهب زيدان من مقاسم الجهد والاخوة انما كانت لادلاء جميعهم
بالاجل فلا يصف الجهد عن ريفه الاخوة من الاجل بالاقدم كان وان يضعف عن نعمهم اذا اجتمعوا
مع من هو اقرب ريفه الاخوة للاب دفعه ما صار اليه حين ضعف الجهد عن نعمهم فذلك كما قاله اليرهم
فاحصل الاخوة للاب وايضا للام الابوين يقول الجهد انما هو اجزء بالاب بالاصح البكر سواء وانما الذي
الخير في حكمه واخذ حصته وليس يتبع الاخوة اذا اجتمعوا شخصيا عما سماه جده عند غيبته
الا ترى ان الاخ لا يبيع الام مع الاخ للابوين من الثلث الا كس ثم يعود كس الرجوع باعده
الاخ من الابوين فكذلك ما بيننا وايضا الاخوان يجزيان الام مع الاخ ثم يعود ما يجزي باعده بالاب
ولا يقال يبطل بهذا ما اذا اجتمع مع الجهد والاخ من الام والاخ من الابوين والجهد هو الذي يبيع الاخ من الام
ولا يكون الجهدان يقولون الاخ من الابوين انما هو حكمه واخذ نصيبه اذ ليس له ذكر بالاتفاق لا نقول
الاخوة جهته واحدة في زمان يتوب اخ عاج واخا والاخوة والجهد دة فخرتها وتختلفان فلا
يجوز ان يرضى الجهد نصيب الاخ ولان له الا بالمعد ودع الجهد يرضى بموجبه ابدأ بما اخذ قسطا
مما قسم له في بعض الصور ولو عد الجهد الاخ من الام مع الابوين كان محروما ابدأ اذا انقرضا
فتذكر امثلة من هذا الباب يتضح بها ما ذكرنا انما اشد امانتها منها جسد واخ لابوين واخ لاب مسئلة
من ثلاثة الجهد ثم يخذ الاخ من الابوين سهمان من الاب فليست تقربده سهمان وهذا هو الاخ النافع للاخوة
الصاعده وبنيتها جسد واخوان لابوين واخذ لاسب المسئلة من خمسة الجهد سهمان بالمقاسم لانه
اقل من مثليه ولكل اخذ سهمه من الابوين واخذ سهمه الاخ من الاب فليست تقربده سهمان
الاخوة من اصل المسئلة يخرج عشرة للجهد اثنين واثنين باربعة ولكل اخذ ثلثه ومنها جسد واخذ
لابوين واخذ لاسب المسئلة من اربعة الجهد سهمان بالمقاسم لانه مع اقل من مثليه ولكل اخذ سهمه ثمان
الاخذ من الابوين تاخذ سهم الاخ من الابوين واخذ لاسب المسئلة منها جسد واخذ لابوين واخذ لاسب

المسئلة من خمسة للجهد سمان وللأخت سمان ثم ان الأخت تاخذ من الأخت ما يكمل لها من النصف
وليس الجهد ونصف صحيح فوقع الكسرة من النصف وهو اثنتان فخر اثنتان من خمسة يخرج عشرة للجهد
اربعه وللأخت منها نصفها خمسة وللأخت السهم الباقية ومنها جدم وام واخذت لابوين واخذت لابوين
من ستة للام كما هو في خمسة للجهد والاشوين وخمسة اربعة للام ولا يوافق فخر ربي على الركن
عليهم وهم اربعة اصل المسئلة وهي خمسة يخرج اربعة وعشرين منها اربعة وللجهد عشرة فبقية خمسة لان
معدا قلى من ثلثه ولكل اخت خمسة ثم ان الأخت من الابوين تاخذ ما يبدل الأخت من الابد ليكمل لها عشرون
وهي من النصف فقتنع بها ولا تغفل المسئلة لان تقدم للجهد مع الأخوات كما لا يقضى لهم مع الابد
الأكبرية ومنها ام وجد واخذت لابوين وثلاثة احوال لا بد اصل المسئلة من ستة للام وسهم ونفذت ابان
خبر للجهد من ستة جميع المال لان العرض دون النصف وخبر من القاسمة ايضا لان مع أكثر من ثلثه
والباقي وهو خمسة ليس لها ثلث صحيح فخر يخرج الثلث وهو ثلاثة في اصل المسئلة يخرج ثمانية للام
سدسها ثلاثة وللجهد ثلث الباقي وهو خمسة يبقى للأخوة والأخت عشرة ثم ان الأخت تاخذ الابد تمام
النصف ونصف الثمانية عشر يخرج اربعة وخمسين ومنها فمجموع المسئلة للام سدسها ستة
ولللجهد ثلث الباقي خمسة عشر وللأخت النصف سبعة وعشرين والثلاثة الباقية للأخوة لكل اخت منهم الأخت
سما للام لا يرضى شيئا مع الجهد لا تقدم في باب فضل هذا الوتر كسجد واخوة للام المال لكل الجهد ولا يشهد لهم والى
هذا أشار بقوله رحمه الله في الأخت والأخت مع الجهد فيها عدة مسئلة كلها زوج ولم يمتها
فأعلم ان خبرها من علامها تعرف باصباح بالأكبرية وهي بان تعرفها خبره فيفرض النصفها
والسدس له حتى تقول بالفرض المحل في يعودون الى القاسمة كما مضى وانكنا كما مضى
اعلم ان زيد بن ثابت رضي الله عنه في فرض الأخت مع الجهد الأخت هذه المسئلة فقط وصورتها ان امرأة
ماشت وتكرت زوجها وانا واخذت لابوين ولا بد وجد اصلها من ستة وتعود الى ستة للزوج
النصف ثلاثة وللأم الثلث سمان وللجهد السدس والثلث النصف ثلاثة ثم يجمع نصيب الأخت و
للجهد ويقسم بينهما المذكور مثلا حظ الأختين ثم ان نصيبها وهو اربعة لا ينقسم عليها انما فخر ثلثه

في عشرة يخرج سبعة وعشرون ومنها نصف الزوج تسعة وللأم ستة وللجد
ثمانية وللأخت اربعة وهذا معنى قوله رحمه الله تعالى في يعودون المقامة
ووجه ما ذكرناه انما لا يقضى للأخت مع الجهد الا في هذه المسئلة لان الجهد يرجع
الى اصل فرضه وهو السدس ولا يسجل الى اسقاطها وان الجهد بعضها
فانه لو عصبها بقص حقه فحين لها وانما قسم النصيبان بينهما للام مثل حظ
الأختين لان لا يسجل على تقضيها على الجهد كما في سائر الصور للجهد والأخوة فرض
لها بالرحم وقسم بينهما بالتعصيب رعاية لما بين قال الرازي رحمه الله تعالى وهذا
ما وجهت به المسئلة وقياس كوقفا عصبه بالجهدات تسقط ان يرجع الجهد الى الفرض
الأكبرى اتان تقبل في بنتين وام وجد واخذت لابوين اولاب للبنين الثلثان
وللام السدس وللجد السدس ونه تسقط الأخت لانها عصبه مع البنات يعلم
ان البنات لا يأخذن الا بالعرض ويؤيده ان قضية بن ذرير وي عنده انه افكر
قضا زيد رضي الله عنه في الأكبرى به بما انتصر عنه ولجيب عنه هذه الرواية
باسقاطها وقدم ان الشافعي رحمه الله تعالى اخذ بقوله زيد في الفرض وان
اختلف قول جرح اختلفت الرواية عن زيد فقضية ترجع قول الشافعي رضي الله
عنه وان لم ينقل أى اشارات منها لو كان بدل الأخت ارجح سقط اذ الفرض له
ومنها لو كان معها زوجت الام الثلث الى السدس وتعين المسئلة غير الأكبرية
فعلى هذا يكون اصل المسئلة ستة الزوج النصف ثلاثة وللأم السدس سهم للجهد
السدس لا يخرج للغيري سهم لا يصح على الأخت والأخت ولا يوافق في نصيب عدد زوجه
وهو ثلاثة في اصل المسئلة وهو ستة يخرج ثمانية عشر الزوج تسعة وللأم ثلاثة
ولللجد كذلك وللأخت سمان وللأم السدس معها لو كان مع الأخت اجزى وكاننا
لابوين اولاب فتر الام الى السدس ايضا وبقي المسئلة غير الأكبرية فعلى هذا يكون

لزيد رضي الله عنه باب الجهد وانما الفرض المذاهب واضبطها وليس في جرح واصل الأخت شيء بدعي انتهى واعلم
باب ذكر الأصول السبعة والحجج
وان تود معرفة طلب الجهد انتهى به الكتاب
ونعلم التصحيح والأصولا فاحترج الأصول في المسائل ولا تكن عن حفظها بنا بل
فهي اذ احصل فيها القول ثلاثة يدخلها القول وبعد هذا اربعة تمام لا يعلم بها
ولا يتعلم فالسوس ستة سهمها والثلث والربع من اثني عشر والثلث من اربعة السدس
فاصل الصادق في السدس اربعة شتبعها عشرون فخرها الحجاب اجعونا
فهذه الثلاثة الأصول ان كثرت فزدها بقول فتبلغ الستة عقد العشرة في صورة معرفة شترة
وتحقق ثلثها في الأثر في العول اربعة عشر واحد وانما فتد بقوله ثمثة فاعلم بما اقوله
والنصف والباقي والنصفان فاصل حكمه اثنتان والثلث ثلاثة ثلثه والربع اربعة سنون
والثلث كان قرن ثمانية فهذه في الأصول الثلاثة ولا بد خولها في العلم ثم شكك التصحيح في سهم
وان يكون منها اصلها قضى فتذكر في الأصول السبعة فاعلم كمالا سهمها مكملا او عانا لا يعلمها
اعلم ان يبين على كل مشتغل بعلم الفرائض ان يعرف ما يحتاج اليه هذا العلم من علم الحساب لان الفرض كما قال
بن سواقة اذا كان يعرف الاحكام ولم يحيط بعلم الحساب كان مقصرا في الجواب عاجزا عن كثير المسائل
عن الصواب فلما كان الامر كذلك اقتضى الحاجة ذكر مقدمه من علم الحساب قبل النزوع في كلام المصنف
على اربعة مقول الاول في بيان مراتب الجهد وما فيها من العقود الشافعي في بيان اجتماع حقيقته
الضرب واتساعه الثالث في بيان اجتماع العدد وانفراد الربيع في بيان اتسام الكسور وتوابعها
فاقول استعينا بالله تبارك وتعالى ونسئلك عليه الفصل الاول في مراتب الجهد وما فيها من العقود
اعلم ان مراتب الجهد ثلاثة احاد وعشرون وثمانون فالا حاد من واحد اربعة والعشرون من عشرون الى
تسعين والميات من مائة التسماية وما زاد على ذلك هذه المراتب الثلاثة يبين عليها الاخرى اما حاد
الوقف وعشرون ومياتها اذا سقطت منها لفظه الا لفر رجعت الى واحد وعشرون وميات والوقف

اصول المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس وللجهد السدس لان خبر لم يجمعهم لا يصح مع الأخت
والأخت ولا يوافق فخر بعدد سهم وهو ثلاثة في اصل المسئلة وهي ستة يخرج ثمانية عشر للزوج تسعة
وللام ثلاثة وللجهد كذلك وللأخت سمان وللأخت سمان لو كان مع الأخت اذ في كذا لابوين اولاب
نفر الام الى السدس ايضا وتبع المسئلة غير الأكبرية ويكون اصلها من ستة للزوج نصفها ثلاثة وللأم
السدس وللجهد السدس ام والباقي وقد رسمها للاختين لا يجمع عليها ولا يوافق فخر ربي في اصل
المسئلة يخرج اثنا عشر ونصف المسئلة للزوج نصفها ستة وللأم سهم سدسها سمان وللجهد كذلك
ولكل اخت سهم اشارة الى في تسمية الأكبرية اقولا احد ما قاله وكين بين الجراح انما سبعة الأكبرية
لتكوا قولي زيد في لانه من احوال مع الجهد عصبه لا فرض لهم وان الجهد مع كل اخت ففرض
ها هذا الأخت الشافعي قال الامام بن سواقة رحمه الله تعالى الا لا يثبت انما سميت الأكبرية لان عهد
المكبر من مردان سائرهما رجلا يقال له الأكبر فاختلافها فسميا بالأكبرية الثالث انما سميت باسم
الثاني الرابع انما سميت الأكبرية لتكوا اقوال الصحابة رضي الله عنهم فالصديق اسقط الأخت
والفاروق ومن معوه جعل للام السدس لانها لا يفضلها اما جدم ولا تزوج النصف
والأخت النصف فعلا لثبوتها وقبل انما يسمي الفراء وذكره بن الحجاب وغيره من الأكابر قاله
الأخوة وقبل تسميها بالفرض قال الجهد المشهور ان ام الفروع ما عالت العشرة المشافية
ان هذه المسئلة بلهفة المعايير على وجهين احدهما ان يقال ويعتبر الورثة اخذ احدثهم ثلث
المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث الباقي والربيع الباقي ثمانية الزوج اخذت ربعه وهو ثلث الجهد
والام اخذت ستة وهو ثلث الباقي والأخت اخذت اربعة وهو ثلث الباقي وللجد ثمانية وهو ثلث
ابان في مجموع الشافعي ان يقال اربعة من الورثة اخذ احدثهم جزء من المال والآخر في نصفه ذكر
للجهد ومن انما يصفه للاجزاء وبيان ان الجهد اخذ ثمانية والاخت اربعة وهي نصف الثمانية
والام ستة وهي نصفها ما حصلها وللزوج تسعة وهي نصف ما جعل لهم الثالث قال الأثر
قال الامام في الزينة بعد ذكرها سبب الصحابة رضي الله عنهم وقبلها ولا يشهد ذلك رواه



2.
19.4